العهد والميثاق المهيب

العهد والميثاق المهيب لإصلاح الدين والدفاع عنه، ولكرامة الملك وسعادته، ولسلام الممالك الثلاث، اسكتلندا وإنجلترا وإيرلندا، وأمنها.

حلف به واكتتب فيه مرارا الملك تشارلز الثاني وجميع الطبقات في الممالك الثلاث المذكورة.

ومعه
قرار المجمع العام سنة ١٦٤٣ وقانون البرلمان سنة ١٦٤٤، المصدقان للعهد والميثاق المذكورين والمقران لهما.

إرميا ٥٠:٥ *هلم فنلصق بالرب بعهد أبدي لا يُنسى.*

الأمثال ٢٥:٥ *انزع الشرير من قدام الملك فيثبت كرسيه بالعدل.*

أخبار الأيام الثاني ١٥:١٥ *وفرح كل يهوذا من أجل الحلف، لأنهم حلفوا بكل قلبهم.*

غلاطية ٣:١٥ *ولو كان عهد إنسان، فمتى تمكن بقسم لا ينسخه أحد أو يزيد عليه.*

المجمع المنعقد في أدنبرة، ١٧ أغسطس ١٦٤٣. الجلسة الرابعة عشرة. إقرار المجمع العام للعهد والميثاق المهيب.

إن المجمع، وقد أوصى لجنة عينها أن تنضم إلى لجنة مؤتمر الأعيان الموقر، وإلى مندوبي مجلسي برلمان إنجلترا الموقرين، لأجل جمع الممالك في اقتران ووحدة أوثق، تسلم من اللجان المذكورة العهد الآتي ذكره، ثمرة مشاوراتها؛ وإذ نظر فيه بأعمق ما يقتضيه أمر بهذا القدر من الشأن العام والأهمية البالغة، أقره واحتضنه بكل قلبه، وبأوائل مشاعر ذلك الفرح الذي وجده بمقدار عظيم عند تجديد العهد الوطني لهذه الكنيسة وهذه المملكة، بصوت واحد جميعا، بصفته أقوى واسطة، ببركة الله، لتثبيت الدين البروتستانتي الحق وحفظه بسلام تام في ممالك جلالته، ولنشره في سائر الأمم، ولتثبيت عرش جلالته إلى كل العصور والأجيال. ولذلك يوصي به، بأصدق مودته، إلى مؤتمر الأعيان الموقر، لكي يُرسل، بعد أن يفحصه ويقره، بكل اجتهاد إلى مملكة إنجلترا، حتى إذا قُبل وأُقر هناك، حلف به واكتتب فيه، باتضاع علني وبكل ما يليق من مهابة دينية، جميع المجاهرين الحقيقيين بالدين المصلَح وجميع رعايا جلالته الصالحين في المملكتين.

أ. جونستون.

تشارلز الأول. البرلمان الثالث. الدورة الأولى. القانون الخامس. قانون في شأن التصديق على دعوة المؤتمر، والتصديق على العهد والميثاق، ومواد المعاهدة بين مملكتي اسكتلندا وإنجلترا، وسائر قرارات مؤتمر الأعيان ولجنته.

في أدنبرة، ١٥ يوليو ١٦٤٤.

إن طبقات البرلمان، المنعقدة الآن بحكم القانون الأخير للبرلمان الأخير الذي عقده جلالته والطبقات الثلاث في سنة ١٦٤١، إذ تنظر أن لوردات مجلس جلالته الخاص، والمفوضين بصون مواد المعاهدة، قد استعملوا، بحسب ما لهم من مصالح وما أُودع إليهم من ثقة من جلالته وطبقات البرلمان، كل الوسائل، من التماسات واحتجاجات وإرسال مندوبين، لتأمين سلام هذه المملكة، ولإزالة الاضطرابات التعسة بين جلالته ورعاياه في إنجلترا، على وجه يخدم كرامة

جلالته وخير المملكتين أوفى خدمة؛ ولما كانت مساعيهم المتواضعة الوفية لهذه الغايات الصالحة قد باءت بالفشل، ورفض جلالته عرضهم الوساطة والشفاعة؛ وإذ وجدوا بذلك أن ثقل الأمور وصعوبتها والعبء الواقع عليهم أعظم مما يحتملون؛ فقد اجتمعوا لذلك في شهر مايو سنة ١٦٤٣ مع المفوضين بالأعباء العامة، ليُتخذ في ذلك قرار بمشورة مشتركة؛ ونظرا إلى الخطر المحدق بالدين البروتستانتي الحق وبكرامة جلالته وبسلام هذه الممالك، من كثرة البابويين وأتباعهم المسلحين في إنجلترا وإيرلندا، وإلى أمور عامة مهمة كثيرة أخرى لا تحتمل التأجيل وتقتضي مشورة الهيئة النائبة عن المملكة؛ عينوا وأمروا بالدعوة إلى اجتماع لمؤتمر الأعيان، بعد أن كان جلالته قد رفض من قبل رغباتهم المتواضعة في عقد برلمان، ليكون في الثاني والعشرين من يونيو التالي؛ وقد حضر هذا الاجتماع بكثرة النبلاء ومندوبو المقاطعات والمدن، فلما وجدوا هذه الأخطار على هذه الكنيسة وهذه الدولة لا تزال تتزايد، قرروا، بعد تروٍّ جاد ومشورة المجمع العام وموافقة المندوبين المفوضين من برلمان إنجلترا، أن من أنجع العلاجات لاتقاء هذه الأخطار وما شابهها، ولحفظ الدين والمملكتين معا من الخراب والدمار، ولاستجلاب السلام، أن تدخل المملكتان لهذه الغايات في عهد؛ فحُرر العهد بناء على ذلك، واحتُضن وأُجيز بفرح. وأخيرا اتُّفق على معاهدة بين المملكتين في شأن العهد المذكور، وطلبت مملكة إنجلترا العون من هذه المملكة سعيا إلى الغايات المعبر عنها فيه. ولما كانت الطبقات لا تزال راغبة في استعمال كل وسيلة صالحة، ليكون بين جلالته ورعاياه، بغير سفك مزيد من الدم، تهدئة مباركة تفضي إلى خير الدين وكرامة جلالته الحقيقية وأمنه وسعادة شعبه؛ فقد فوضت لذلك جون إيرل لودون اللورد المستشار، واللورد ميتلاند، واللورد واريستون، والسيد روبرت باركلي، أن يذهبوا إلى إنجلترا وأن يسعوا في تحقيق هذه الغايات الواردة في عهد المعاهدات، بحسب تعليماتهم.

وإذ نظرت الطبقات المذكورة في الإجراءات المكتوبة آنفا، تجد وتعلن أن لوردات المجلس وصائني السلام قد سلكوا مسلك المستشارين الأمناء والرعايا الأوفياء والوطنيين الصالحين، في بذلهم مساعيهم المتواضعة لإزالة الشقاق بين جلالته ورعاياه، وفي دعوتهم المفوضين بالأعباء العامة، وفي تعيينهم، بمشورة مشتركة، اجتماع المؤتمر الأخير، وقد أثبتوا فيه أنهم على قدر واجب مواقعهم والثقة المودعة إليهم؛ ولذلك تصدق على جميع إجراءاتهم في ذلك وتقرها، وتعلن أن المؤتمر المذكور قد دُعي شرعا، وأنه كان كاملا حرا في ذاته، مؤلفا من جميع أعضائه، كأي مؤتمر انعقد في أي وقت مضى؛ وتصدق على القرارات المختلفة التي أصدرها هو أو لجنته لفرض العهد وتقرها. وكذلك تصدق طبقات البرلمان المذكورة، دون مساس بما تقدم ولا بالتصديق العام المذكور آنفا، على العهد والميثاق المتبادلين المذكورين آنفا، في شأن إصلاح الدين والدفاع عنه، وكرامة الملك وسعادته، وسلام الممالك الثلاث، اسكتلندا وإنجلترا وإيرلندا، وأمنها، وتقرهما وتثبتهما؛ ومعهما قرارات الكنيسة والدولة المخولة لذلك العهد والميثاق؛ ومعهما أيضا مواد المعاهدة المذكورة آنفا، المتفق عليها بين المندوبين المذكورين من مؤتمر الأعيان في اسكتلندا ومندوبي مجلسي برلمان إنجلترا، في شأن العهد والميثاق المهيب المذكور. وترسم الطبقات المذكورة أن يكون لتلك القرارات، مع العهد والميثاق المحددين آنفا، والقرارات المخولة لهما، ومواد المعاهدة المذكورة، القوة والمفعول الكاملان لقوانين تامة وقوانين برلمانية، وأن يراعيها جميع رعايا جلالته، بحسب فحوى كل منها. وفحوى ذلك العهد والميثاق هو ما يلي:

المقدمة

العهد والميثاق المهيب،

لإصلاح الدين والدفاع عنه، ولكرامة الملك وسعادته، ولسلام الممالك الثلاث، اسكتلندا وإنجلترا وإيرلندا، وأمنها؛ اتفق عليه مفوضون من البرلمان ومن مجمع اللاهوتيين في إنجلترا، مع مفوضين من مؤتمر الطبقات ومن المجمع العام لكنيسة اسكتلندا؛ وأقره المجمع العام لكنيسة اسكتلندا، ومجلسا البرلمان كلاهما، ومجمع اللاهوتيين في إنجلترا، وأخذوه ووقّعوه سنة ١٦٤٣؛ ثم أخذته ووقّعته بعد ذلك، بالسلطة عينها، كل الطبقات في اسكتلندا وإنجلترا في السنة

نفسها؛ وصدّق عليه برلمان اسكتلندا بقرار سنة ١٦٤٤ (وجُدّد ثانية في اسكتلندا، مع اعتراف بالخطايا والتزام بالواجبات، من كل الطبقات، سنة ١٦٤٨، ومن البرلمان سنة ١٦٤٩؛ وأخذه ووقّعه الملك تشارلز الثاني في سبي في ٢٣ يونيو ١٦٥٠، وفي سكون في ١ يناير ١٦٥١).

نحن النبلاء والبارونات والفرسان والأعيان والمواطنين وأهل البلدات وخدام الإنجيل وعامة الناس من كل الأصناف، في ممالك اسكتلندا وإنجلترا وإيرلندا، إذ نعيش بعناية الله تحت ملك واحد وعلى دين مصلَح واحد، وإذ نضع أمام أعيننا مجد الله وتقدم ملكوت ربنا ومخلصنا يسوع المسيح، وكرامة جلالة الملك ونسله وسعادتهم، والحرية العامة الحقيقية وأمن المملكة وسلامها، وفيها حال كل واحد الخاصة؛ وإذ نتذكر المؤامرات والدسائس والمحاولات والأفعال الغادرة الدموية من أعداء الله ضد الدين الحق ومعتنقيه في كل مكان، ولا سيما في هذه الممالك الثلاث، منذ إصلاح الدين؛ وكم ازداد حنقهم وسلطانهم وجرأتهم واستُعملت في الآونة الأخيرة وفي هذا الوقت، وشهادة ذلك حاضرة علنية في الحال المؤسية لكنيسة إيرلندا ومملكتها، والحال المكروبة لكنيسة إنجلترا ومملكتها، والحال الخطرة لكنيسة اسكتلندا ومملكتها: فقد عزمنا أخيرا وقررنا، بعد تأمل ناضج (وبعد سائر السبل من التضرع والاحتجاج والاعتراض والاحتمال)، حفظا لأنفسنا ولديننا من الخراب والهلاك التامين، على مثال ما جرت به العادة المحمودة في هذه الممالك في الأزمنة السالفة، وعلى مثال شعب الله في سائر الأمم، أن ندخل في عهد وميثاق متبادل مهيب، نوقّعه كلنا، كل واحد منا عن نفسه، رافعين أيدينا إلى الله العلي، ونقسم،

أولا — في الدفاع عن الدين الحق

أننا سنسعى بإخلاص وحقيقة وثبات، بنعمة الله، كل في موضعه ودعوته، إلى حفظ الدين المصلَح في كنيسة اسكتلندا، في التعليم والعبادة والتأديب والحكم، في وجه أعدائنا المشتركين؛ وإلى إصلاح الدين في مملكتي إنجلترا وإيرلندا، في التعليم والعبادة والتأديب والحكم، بحسب كلمة الله ومثال أفضل الكنائس المصلَحة؛ وسنسعى إلى أن نبلغ بكنائس الله في الممالك الثلاث أقرب اقتران وتوحد في الدين وإقرار الإيمان وصيغة الحكم الكنسي ودليل العبادة والتعليم المسيحي؛ لكي نحيا نحن ونسلنا من بعدنا كإخوة في الإيمان والمحبة، ويُسر الرب أن يسكن في وسطنا.

ثانيا — في استئصال الضلال

أننا سنسعى كذلك، بغير محاباة للوجوه، إلى استئصال البابوية، والأسقفية (أي حكم الكنيسة برؤساء الأساقفة والأساقفة ومستشاريهم ومفوضيهم والعمداء والعمداء وهيئاتهم ورؤساء الشمامسة وسائر أصحاب الوظائف الكنسية التابعين لتلك الهرمية)، والخرافة والبدعة والانشقاق والتدنيس، وكل ما يوجد مخالفا للتعليم السليم ولقوة التقوى؛ لئلا نشترك في خطايا آخرين فنكون في خطر أن ننال من ضرباتهم؛ ولكي يكون الرب واحدا واسمه واحدا في الممالك الثلاث.

ثالثا — في الولاء للسلطات المدنية

سنسعى، بالإخلاص والحقيقة والثبات عينها، كل في دعوته، بأموالنا وأرواحنا، إلى أن نحفظ متبادلين حقوق البرلمانات وامتيازاتها وحريات الممالك؛ وإلى أن نحفظ شخص جلالة الملك وسلطانه وندافع عنهما، في حفظ الدين الحق وحريات الممالك والدفاع عنها؛ لكي يشهد العالم مع ضمائرنا بولائنا، وبأنه ليس لنا فكر ولا نية في أن ننتقص من سلطان جلالته العادل وعظمته.

رابعا — في ملاحقة المتمردين

وسنسعى أيضا بكل أمانة إلى كشف كل من كانوا أو يكونون مثيري فتنة أو ذوي نيات خبيثة أو أدوات شر، بعرقلة إصلاح الدين، أو بالتفريق بين الملك وشعبه، أو بين مملكة وأخرى، أو بإحداث شقاق أو أحزاب بين الشعب، على خلاف هذا العهد والميثاق؛ لكي يُقدَّموا إلى محاكمة علنية وينالوا العقاب اللائق، بحسب ما تقتضيه درجة إساءاتهم أو تستوجبه، أو بحسب ما تراه مناسبا المحاكم العليا في المملكتين على التوالي، أو غيرها ممن لهم سلطان منها لذلك.

خامسا — في حفظ السلام والوحدة

ولما كانت سعادة سلام مبارك بين هاتين المملكتين، وقد حُرم منها آباؤنا في الأزمنة السالفة، قد مُنحت لنا بعناية الله الصالحة، وأُبرمت وثُبتت أخيرا من البرلمانين معا؛ فإننا سنسعى، كل واحد منا بحسب موضعه ونصيبه، إلى أن يبقيا مقترنين في سلام ووحدة راسخين إلى كل نسل؛ وإلى أن يُنفَّذ العدل في المقاومين لذلك عن عمد، على النحو المبين في المادة السابقة.

سادسا — في الرغبة الخالصة في الإصلاح

وسنسعى أيضا، كل بحسب موضعه ودعوته، في هذه القضية المشتركة، قضية الدين والحرية وسلام الممالك، إلى أن نعين وندافع عن كل الداخلين في هذا العهد والميثاق، في صونه والسعي فيه؛ ولن ندع أنفسنا، بطريق مباشر ولا غير مباشر، بأي تحالف أو إقناع أو ترهيب، أن نُفرَّق أو نُستمال عن هذه الوحدة والاقتران المباركين، لا إلى الانحياز إلى الطرف المضاد، ولا إلى إسلام أنفسنا إلى لامبالاة أو حياد ممقوتين في هذه القضية، التي تمس إلى هذا الحد مجد الله وخير المملكة وكرامة الملك؛ بل سنثبت فيها كل أيام حياتنا بغيرة وثبات في وجه كل مقاومة، ونعمل على تقدمها بقدر طاقتنا في وجه كل عائق ومانع كان؛ وما لا نقدر نحن على قمعه أو التغلب عليه، فسنكشفه ونعلنه، لكي يُتقى أو يُزال في حينه: وكل ذلك نصنعه كما أمام عيني الله.

ولما كانت هذه الممالك مذنبة بخطايا وإغاظات كثيرة على الله وعلى ابنه يسوع المسيح، كما هو أوضح من أن يخفى في ضيقاتنا وأخطارنا الحاضرة، وهي ثمارها؛ فإننا نعترف ونعلن، أمام الله والعالم، رغبتنا الصادقة في أن نتضع لأجل خطايانا ولأجل خطايا هذه الممالك؛ ولا سيما أننا لم نقدّر كما ينبغي فائدة الإنجيل التي لا تُقدَّر بثمن؛ وأننا لم نجتهد في نقائه وقوته؛ وأننا لم نسع إلى قبول المسيح في قلوبنا ولا إلى السلوك كما يحق له في حياتنا؛ وهذه هي أسباب سائر الخطايا والتعديات المتكاثرة بيننا: ونعلن كذلك عزمنا ورغبتنا وسعينا الصادق، لأنفسنا ولكل من هم تحت سلطاننا ورعايتنا، علنا وسرا، في كل ما علينا لله وللناس من واجبات، إلى إصلاح حياتنا، وإلى أن يسبق كل واحد الآخر في مثال إصلاح حقيقي؛ لكي يصرف الرب غضبه وسخطه الشديد، ويثبّت هذه الكنائس والممالك في الحق والسلام. وهذا العهد نقطعه في حضرة الله القدير، فاحص كل القلوب، بنية صادقة في الوفاء به، كما سنجيب في ذلك اليوم العظيم، حين تُكشف خفايا كل القلوب؛ متضرعين إلى الرب بكل اتضاع أن يقوينا بروحه القدوس لهذه الغاية، وأن يبارك رغباتنا ومساعينا بنجاح يكون خلاصا لشعبه وأمنا، وتشجيعا لسائر الكنائس المسيحية الرازحة تحت نير الطغيان الضد للمسيح أو المهددة به، لتنضم إلى الرابطة والعهد نفسه أو مثله، لمجد الله واتساع ملكوت يسوع المسيح وسلام الممالك والدول المسيحية وطمأنينتها.

الحثّ على أخذ العهد والميثاق (١٦٤٤)

إن كان في قوة الدين، أو في العقل الراسخ، إن كان في الولاء للملك والبرّ بالوطن، أو في محبة الناس لأنفسهم وحنوّهم الفطري على ذريتهم، إن كان في مثال رجال مسّهم إحساس عميق بهذا كله، أو في نجاح غير عادي من الله على أثر ذلك، ما يقدر أن يوقظ بقية مضطربة نازفة لتعتنق الوسيلة الأسمى والوحيدة لشفائها، فلا ريب أن هذا العهد والميثاق المهيب سيجد، حيثما عُرض، شعبا مستعدا لقبوله بكل سرور وأداء للواجب.

ولو لم يكن قد زُكّي لدى المملكة بتشجيع متضافر من مجلسي البرلمان الموقرين، ومجمع اللاهوتيين، ومدينة لندن الشهيرة، وجموع غفيرة من أشخاص آخرين من ذوي المكانة والشأن الرفيعين في هذه الأمة، وجسم اسكتلندا كله، الذين أقسموه جميعا ووقّعوه عن طيب خاطر، فرحين بالقسم، وقد أيدته السماء من قبلُ بهذا القدر من النعمة، إذ أحبطت مشورات العدو وكسرت قوته أكثر من أي وقت مضى؛ فإنه مع ذلك يخرج بقوته الذاتية، ومعه من البيّنة المقنعة على إنصافه وحقه وبرّه ما من شأنه أن يثير في الجميع (ممن ليسوا جاهلين عن عمد، أو مضلَّلين إضلالا يُرثى له) عواطف متقدة للانضمام إلى إخوتهم في هذا الرباط السعيد، لوضع حد للبلايا الحاضرة، ولإنقاذ الملك والمملكة كليهما من الخراب التام الذي يسعى إليه الآن بكل قوة وعلانية الحزبُ البابوي، ومَن سحرهم وأغواهم ذلك الجيل من الأفاعي السفّاك للدماء.

إذ أي شيء يكاد يوجد في هذا الميثاق لم يكن، من حيث جوهره، مصرَّحا به أو متضمَّنا بجلاء في ذلك الاحتجاج المهيب المؤرخ في ٥ مايو ١٦٤١، الذي لا تزال المملكة كلها ملتزمة به إلى هذا اليوم؟ وإن الإهمال الأثيم له يفتح (كما يحق لنا أن نخشى) بوابة سدّ أخرى تتدفق منها كل هذه النكبات على المملكة، ويفرض عليها ضرورة تجديد العهد والدخول في هذا الميثاق.

فإن قيل إن استئصال الأسقفية، أي نظام الحكم الهرمي كله (القائم حتى الآن بمقتضى قوانين المملكة المعروفة)، أمر جديد لا مسوّغ له، فسيتبين لكل الأفهام المنصفة أنه (وإن كان جديدا) ليس مسوَّغا فحسب، بل ضروري أيضا؛ إذا تأملوا (ودع عنك ما يقوله بعضهم من أن هذا النظام لم يُقرَّر قط تقريرا رسميا بأي قانون من قوانين هذه المملكة على الإطلاق) أن حياته وروحه نفسيهما قد نُزعتا منه بالفعل بقانون صدر في هذا البرلمان الحاضر، حتى إنه (كجثة إيزابل التي لم يبق منها إلا الجمجمة والرجلان وكفّا اليدين) لم يبق له من الولاية شيء إلا ما هو عندهم رهين بتسامح غيرهم، وعند الخاضعين لهم طوعي؛ وأن نظام حكمهم كله ليس في أحسن أحواله إلا ترتيبا بشريا، وقد وجده مجلسا البرلمان (اللذان يتضمن حكمهما حكمَ المملكة كلها ويعلنه) وقضيا بأنه ليس ضارا جدا بالدولة المدنية فحسب، بل عائق كبير أيضا أمام الإصلاح الكامل للدين؛ بل من لا يعلم أنه عدو له شديد العداوة، ومهلك لقوة التقوى وللممارسة النقية لفرائض المسيح؟ وهذا ما حمل ذوي النيات الصالحة، في أرجاء هذه المملكة كلها تقريبا، منذ زمن بعيد على رفع العرائض إلى هذا البرلمان (كما طُلب من قبل حتى في عهد الملكة إليزابيث والملك جيمس) لإلغائه إلغاء تاما. ولا يُلزَم أحد بهذا أن يوقع أي عنف بأشخاصهم، بل فقط أن يسعى، كل في موضعه ودعوته، إلى استئصالهم بطريق مشروع.

أما أولئك الإكليريكيون الذين يدّعون أنهم (دون سائر الناس) لا يستطيعون أن يتعاهدوا على استئصال ذلك النظام، لأنهم (كما يقولون) أقسموا قسما مهيبا أن يطيعوا الأساقفة *in licitis et honestis*، فبوسعهم، إن شاؤوا، أن يقولوا إن الذين أقسموا على طاعة قوانين البلاد لا يُمنعون بذلك من السعي بكل الوسائل المشروعة إلى إلغاء تلك القوانين حين يتبين أنها غير ملائمة أو ضارة. وإن وُجد مع ذلك قسم دخل فيه بعض الخدام أو غيرهم لا تسوّغه شرائع الله وقوانين البلاد، ففي هذه الحال عليهم أن يعلّموا أنفسهم وغيرهم أن مثل هذه الأقسام تستدعي التوبة، لا الإصرار عليها.

وإن احتُج بأن هذا الميثاق يناقض قسمي السيادة والولاء، فلا شيء أبعد عن الحق من ذلك: لأن هذا الميثاق يُلزم الجميع، ويلزمهم إلزاما أشد، بأن يحفظوا شخص جلالة الملك وسلطانه ويدافعوا عنهما، في حفظ الدين الحق وحريات الممالك والدفاع عنها.

أما الشبهة بأن هذا يُعمل بغير رضى الملك فستزول سريعا، إذا تُذُكّر أن الاحتجاج المؤرخ في الخامس من مايو،

المذكور آنفا، قد صوّت عليه مجلسا البرلمان ونفّذاه على النحو نفسه، ثم أُرسل بعد ذلك (بأمر مجلس واحد وحده) إلى المملكة كلها، ولم يعترض عليه جلالته ولا أوقف أخذه بأي شكل، مع أنه كان حينئذ مقيما بشخصه في وايتهول.

عز ١٠. نح ٩.هكذا جمع عزرا ونحميا الشعب كله في عهد، دون أي تفويض خاص من ملوك فارس (وهم يومئذ ملوكهم) بأن يفعلا ذلك، مع أنهم لم يكونوا رعايا أحرارا بل أتباعا خاضعين، وكان أحدهما خادما في بيت أرتحشستا، نح ١. الذي كان يومئذ بالفتح ملكا على يهوذا أيضا.

ولم يعدّ الملوكُ الذين جلسوا على العرش الإنجليزي هذا التعليمَ أو هذه الممارسةَ فتنةً أو أمرا غير مسوَّغ، بل بررته ودافعت عنه الملكة إليزابيث المباركة الذكر، ببذل كثير من المال والدم النبيل، في الأقاليم المتحدة في الأراضي المنخفضة، التي تحالفت لا من دون فيليب ملك إسبانيا فحسب، بل ضد عنفه الجائر؛ وسار الملك جيمس على خطاها إلى حد أنه أقر اتحادهم ودخل في حلف معهم بوصفهم دولا حرة؛ وهو حلف يواصله جلالة الملك الحاكم الآن إلى هذا اليوم؛ الذي بحملته لإغاثة لاروشيل في فرنسا، وبتحالفه الوثيق مع أمير أورانج والولايات العامة، رغم كل إلحاح إسبانيا على خلاف ذلك، قد وضع ختمه على أن كل ما فعله أسلافه الملكيون في مساندة الذين تعاهدوا وتحالفوا هكذا كان عادلا ومسوَّغا.

وماذا كان سيحل بدين أمتنا الشقيقة اسكتلندا وقوانينها وحرياتها، لو لم يدخلوا في مثل هذا العهد والميثاق المهيب في بداية الاضطرابات الأخيرة هناك؟ وهو مسلك، وإن صوّره في البداية المتآمرون البابويون والأسقفيون لجلالة الملك إساءةً من أخطر نوع، تستحق بحق التأديب بغضب جيش قوي، فإنه لما جرت مناقشة الأمر بعد ذلك بدم بارد، أولا من قبل مفوضي المملكتين، ثم في البرلمان علنا هنا (حين كان كل أولئك من المجلسين الذين هم الآن منحازون إلى أكسفورد حاضرين في البرلمان وأدلوا فيه بأصواتهم)، وجد الملك في البرلمان وقضى وأعلن أن إخوتنا الأعزاء في اسكتلندا لم يفعلوا شيئا إلا ما يليق بالرعايا الموالين المطيعين، وعلى إثر ذلك رُدّ إليهم اعتبارهم علنا بقانون من البرلمان في جميع كنائس هذه المملكة التي شُهّر بهم فيها.

لذلك، وإن كان بعض الناس، ممن عصبت أعينهم وأعمتهم حيل أولئك المدبّرين اليسوعيين للمكايد الذين تآمروا طويلا على أن يقدموا ديننا ذبيحة لعبادة أوثان روما، وقوانيننا وحرياتنا وأشخاصنا للعبودية الاستبدادية، وأملاكنا لجشعهم الذي لا يشبع، قد يُرهَبون ويُحيَّرون بتهديدات متعالية وإعلانات تطير هنا وهناك على أجنحة الاسم الملكي والطلعة الملكية (المأسورين الآن والمبتذلين لخدمة كل شهواتهم) لتعلن أن كل من يأخذ هذا الميثاق عصاة وخونة؛ فلا يخف مع ذلك أي قلب إنجليزي أمين من الانضمام إلى إخوتنا من الممالك الثلاث كلها في هذا العهد المهيب، كما فعل رجال إسرائيل قديما (وإن كانوا تحت ملك آخر) مع رجال يهوذا، ٢ أخ ٣٠. بدعوة من حزقيا.

وماذا لو شتمت وهددت تلك الألسنة التي أضرمتها جهنم؟ فإن الإله الذي سُرّ أن يُظهر براءة مردخاي واليهود في وجه كل افتراءات هامان الشرير الخبيثة لدى ملكه وملكهم، حتى لم تُثمر كل مكايده إلا هذه النتيجة: أس ٩. أنه لما قرب أمر الملك وحكمه من أن يُنفَّذ، وانتظر أعداء اليهود أن يتسلطوا عليهم، تحوّل ذلك إلى العكس، حتى إن اليهود تسلطوا على مبغضيهم ومدوا أيديهم إلى طالبي أذيتهم، فلم يقف أحد قدامهم؛ وإن ذلك الإله عينه، الذي تنازل بالأمس القريب فحسب أن يبدد ويشتت تلك الغيوم والضباب المظلمة التي كانت تظلل مملكة اسكتلندا الموالية المتدينة، وأن يجعل برّهم يسطع صافيا كالشمس في الظهيرة أمام أعين ألد أعدائهم أنفسهم، سيقف بلا ريب إلى جانب كل الذين يدخلون الآن، ببساطة القلب وبإحساس لائق بخطاياهم وبضرورة الإصلاح، في عهد أبدي مع الرب لا يُنسى، لوضع حد لكل تلك الانشقاقات التعيسة المنافية للطبيعة بين الملك والأمناء في الأرض؛ جاعلا برّهم وتسبيحهم ينبتان أمام كل الأمم، لرعب أولئك رجال الدماء وخزيهم، أعداء الله والملك المتحالفين، الذين تآمروا طويلا، وقد جمعوا الآن حثالة ممالك كثيرة ونفايتها، ليدفنوا كل مجد هذه الأمة وكرامتها وحريتها في قبر أبدي من الهوان والهلاك.

.Die Veneris 9. Februar. 1643

حثٌّ بشأن أخذ العهد والميثاق المهيب، ولإزالة ما قد ينشأ من شبهات عند أخذه، قُرئ في هذا اليوم القراءة الأولى والثانية؛ وبالتصويت على المسألة وُوفق عليه، وأُمر بطبعه في الحال.

.H. Elsynge Cler. Parl. D. Com

Westminster 1647 :: https://westminster1647.com/ar/correo 2026 ©